

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثلاثمئة وواحد وأربعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الخميس ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠:١٠  
الرئيس: السيد فانتشيغ بوريفدوري.....(منغوليا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-08388 (A)



\* 1 6 0 8 3 8 8 \*

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٤١ لمؤتمر نزع السلاح.

الزملاء الموقرون، اسمحو لي أن أبدأ بمسألة تنظيمية داخلية بحتة، تتعلق بالهواتف المحمولة. فإذا لم تكن الهواتف المحمولة مغلقة، أرجو وضعها على النظام الصامت وإبعادها عن الميكروفون، خاصة بينما تتكلمون.

وكما تعلمون، أود تكريس اجتماعنا اليوم إلى البيانات العامة التي سيُبدل بها بشأن بندي جدول الأعمال ١ و٢، مع التركيز بوجه خاص على معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وفيما يتعلق بمسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، عقد المؤتمر العام الماضي مناقشات غير رسمية قام بتنسيقها الممثل الدائم لألمانيا، السفير بيوتينو. وأشار السفير بيوتينو، في الاستنتاجات التي تضمنها تقريره عن الاجتماعات غير الرسمية، إلى أنه في ضوء المناقشات غير الرسمية المتبصرة، تبدو الحاجة إلى مواصلة المناقشات المعمقة أكثر إلحاحاً.

ولذلك، أعتقد أن مناقشة اليوم ستسهم في مواصلة المناقشات والمداومات المعمقة بشأن هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، يحدوني الأمل في أن يتمكن المؤتمر من الخروج باقتراحات بشأن كيفية المضي في عمل فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٣/٦٧ عندما ينتهي عمل الفريق.

وبالنسبة للجلسة العامة لهذا اليوم، تتضمن قائمتي عدداً من المتكلمين. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير المملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن موقف المملكة المتحدة بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية معروف جيداً، ولكن أود أن أكرر تأكيد بعض النقاط، ولا سيما بشأن المساهمة الكبرى التي يمكن أن تقدمها هذه المعاهدة للأمن العالمي.

فمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنها فرض حظر عالمي ملزم قانوناً ويمكن التحقق منه على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وهذا من شأنه أن يمثل تقدماً كبيراً مقارنة بالحالة الراهنة حيث أعلن بعض الدول فقط عمليات وقف اختياري لإنتاج هذه المواد، دون أن يتم التحقق من معظم تلك العمليات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إبرام المعاهدة من شأنه أن يجعل التدابير الأخرى المتبعة لمعالجة مخزونات المواد الانشطارية أكثر جدوى، لأن الفائدة المتأتبة من تلك التدابير ستكون دائماً موضع شك طالما لم يُفرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل.

أخيرا وليس آخرا، فإن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنه أيضا أن يضع شرطا أساسيا لنزع السلاح النووي، وهو شرط لن يتحقق أبدا بدون تطبيق ترتيبات تحقق على مرافق إنتاج المواد الانشطارية.

وينبغي أن نسلّم بالأنشطة الجارية بالفعل بهدف زيادة وبناء الثقة في مجال الضوابط المفروضة على إنتاج المواد الانشطارية وأن نتعلم منها. فقد أصبح من المناسب سياسيا رؤية هذه الصورة باللونين الأسود والأبيض فقط، فالدول التي تطبق الضمانات تعتبر شفافة، في حين أن الدول التي لم تنضم إلى اتفاق للضمانات من قبيل الاتفاق INFCIRC/153 تعتبر غير شفافة. ولكن هناك بالطبع الكثير من الظلال الرمادية ونحن نرحب بإجراء مناقشة أكثر تفصيلا بشأن هذه النقطة.

وفيما يتعلق بالشفافية، أود أن ألفت انتباهكم إلى أن المملكة المتحدة قد أصدرت تقارير علنية تتضمن حصرا للإنتاج السابق لكل من اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم للأغراض الدفاعية. وهذا يساهم في بناء الثقة بأن الأرقام المعلنة للمخزونات الدفاعية من المواد الانشطارية تتسق مع اقتنائها واستخدامها في الماضي. ولسنا الدولة الوحيدة التي فعلت ذلك.

فالتقريران الصادران في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ - وكنا قد توقفنا عن إنتاج المواد الانشطارية في عام ١٩٩٥ - نظرا في المواقع التي كانت المواد الانشطارية تُنتج أو تتم مناولتها فيها، وكيفية استخدامها والرصيد المادي للإنتاج مقابل الاستهلاك. وفي إعداد التقرير، كان علينا أن نضمن أن لا ننشر معلومات حساسة فيما يتعلق بالانتشار، وهو أمر ينبغي أن نأخذه في الاعتبار بينما نواصل مناقشاتنا بشأن هذه المسألة. وينطبق هذا بشكل خاص على المعلومات التقنية المتصلة بالسنوات الأولى للبرامج، والتي تعتبر قيّمة بالنسبة لأي دولة تطمح إلى الانتشار وتسعى إلى بناء قدرات نووية متدنية المستوى وغير متطورة. وتم حجب المعلومات أيضا لأنها تُعتبر ضرورية لحماية معلومات حساسة دفاعيا تتصل بتصميم مخزونات الأسلحة للمملكة المتحدة وأداء أسطول الغواصات النووية: وهما مسألتان يتوقف أمن المملكة المتحدة عليهما في نهاية المطاف.

وستكون مراعاة هذه الشواغل الأمنية في الدول التي لديها قدرات في مجال الأسلحة النووية حاسمة لنجاح أية مفاوضات.

وهناك مجال محدد دأبت المملكة المتحدة على العمل مع الآخرين لبناء الثقة بشأنه، وهو ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمناقشات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ألا وهو التحقق. فمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سوف تحتاج إلى نظام تحقق ملائم لأداء الغرض المنشود منه. وينبغي أن نكون على استعداد لدفع تكلفة وجود نظام فعال للتحقق، ولكنه

ينبغي أن يتسم بالكفاءة أيضا. ونود أن يشمل التحقق جميع المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في صنع الأسلحة. وتندرج هذه المواد ضمن نطاق أضيق مما تتضمنه المادة العشرين من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن لا نريد التدخل بأي شكل من الأشكال بإنتاج أو استخدام المواد الانشطارية التي لا يمكن استخدامها لأغراض صنع الأسلحة.

وسيمثل أحد الأمور المحورية في النهج المتوخى للتحقق في التركيز على إنتاج المواد الانشطارية غير المشععة واستخدامها بعد الإنتاج. وسيتضمن النهج ثلاثة عناصر أساسية هي: الإعلان عن مرافق إنتاج المواد ذات الصلة ومرافق ما بعد الإنتاج؛ والتحقق من مرافق المواد المعلن عنها؛ وترتيبات للكشف عن أي مرافق إنتاج غير معلن عنها.

ومن شأن نظام التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن يتضمن تدابير مشابهة جدا، إن لم تكن مطابقة، لتدابير الضمانات التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المؤكد أننا نتوخى أن تشمل تلك التدابير بوجه عام عند تطبيقها نفس المقاييس والمعايير التي تنطوي عليها ضمانات الوكالة. ويترتب على ذلك أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تبدو لنا المنظمة الأنسب لتطبيق ترتيبات التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فهي تملك الخبرة والدراية اللازمتين، وبالتالي فإن إنشاء منظمة جديدة ومنفصلة خصيصا للتحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يبدو غير ضروري. ومع ذلك، ينبغي ألا يُستهان بالأثر الذي تتحمله الوكالة في حالة اضطلاعها بدور التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

إننا لا نرى أي حاجز تقني يعيق التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على الرغم من وجود حاجة واضحة إلى التوسط بين الدول من أجل تفسير ذلك. ونأمل أن يكون هذا أحد إجراءات المتابعة التي يضطلع بها فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، حيث كانت المناقشات شاملة ومفصلة. كما أن استمرار المناقشات غير الرسمية التي ابتدأت العام الماضي في إطار الجدول الزمني لأنشطة هذا العام سيوفر فرصة للقيام بذلك، ومحدوني أمل صادق في أن نتمكن من الاتفاق على جدول زمني لهذه الأنشطة قبل مرور وقت طويل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير المملكة المتحدة على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير باكستان.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن أبدأ، سيادة الرئيس، بالتأكيد مجددا على أن باكستان ترحب بالمناقشات في مؤتمر نزع السلاح بشأن جميع البنود

المدرجة على جدول أعمال المؤتمر. وفي غياب توافق الآراء على بدء أي مفاوضات في المؤتمر، فإن المناقشات التي تقوم بها في المؤتمر هي ذات قيمة كبيرة في تحسين فهم المنظورات المختلفة وإيجاد سبيل للمضي قدما.

وإذ أنتقل إلى الموضوع قيد المناقشة اليوم، ألا وهو إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أود أن أوجز آراء باكستان بشأن وضع معاهدة للمواد الانشطارية من شأنها الإسهام في الأهداف المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح، فضلا عن تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي.

أولا، وقبل كل شيء، ينبغي أن توفر المعاهدة الأمن لجميع الدول بشكل متساو غير منقوص. فوفقا لما أقرته الوثيقة الختامية لأولى دورات الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح النووي، المعقودة في عام ١٩٧٨، ينبغي لدى اعتماد تدابير نزع السلاح أن يوضع في الاعتبار حق كل دولة في الأمن، وينبغي في كل مرحلة من مراحل عملية نزع السلاح أن يكون الهدف هو تحقيق أمن غير منقوص عند أدنى مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية. وأي معاهدة تتجاهل أمن أي دولة أو تنتقص منه هي ببساطة معاهدة لا يمكن أن تفي بالغرض.

وثانيا، ينبغي أن تسهم المعاهدة بشكل حقيقي في تحقيق هدف نزع السلاح النووي وألا تكون مجرد صك لعدم الانتشار.

وثالثا يجب أن تغطي المعاهدة أيضا ما تم إنتاجه في السابق والمخزونات الموجودة بالفعل من المواد الانشطارية، وذلك لمعالجة التفاوتات القائمة في مخزونات المواد الانشطارية على المستويين الإقليمي والعالمي.

ورابعا، ينبغي ألا تميّز المعاهدة بين مختلف الدول الحائزة للأسلحة النووية، أو بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك غير الحائزة لها. فينبغي أن تتحمل الدول الأطراف جميعها التزامات متساوية دون أي معاملة تفضيلية لأي فئة من الدول.

وخامسا، فلن يكون المعاهدة فعالة، ينبغي أن يُحرص على ألا تنطوي على أي ثغرات، وذلك من خلال تضمينها جميع أنواع ومصادر المواد الانشطارية.

وسادسا، فلن يكون المعاهدة بالمصادقية، ينبغي أن توفر آلية تحقق قوية تشرف عليها هيئة تعاهدية تمثيلية ومستقلة.

وسابعا، ينبغي أن تعزز المعاهدة الاستقرار الإقليمي والعالمي وأن تعمق الثقة بين الدول الأطراف.

وثامنا، ينبغي ألا تمسّ المعاهدة بما لجميع الدول من حق غير قابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومع ذلك، ينبغي أن تشمل المعاهدة تدابير فعالة للحماية من أي إساءة استخدام أو تحويل لاستخدام التكنولوجيا والمواد النووية من الأغراض السلمية إلى الاستخدامات المحظورة.

وأخيرا، ينبغي أن يتم التفاوض على المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح، فهو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض في مجال نزع السلاح. ويلتزم المؤتمر في عمله بشكل صارم بقاعدة توافق الآراء، وذلك لإتاحة المجال لكل دولة من الدول الأعضاء لحماية مصالحها الأمنية الحيوية. وأي معاهدة يتم التفاوض عليها خارج هذه الهيئة ستفتقر إلى المشروعية والملكية القطرية. وينطبق الأمر نفسه على أي تقدم زائف قد يتحقق عن طريق عمليات خلافية تقودها الجمعية العامة ولا تضمّ جميع أصحاب المصلحة، كفريق الخبراء الحكوميين أو أي تنويعات أخرى على هذه الشاكلة.

ويقف وفد بلدي على أهبة الاستعداد ليتناول باستفاضة جميع العناصر التي حددتها للتو. وفي حزيران/يونيه الماضي، أثناء المناقشات غير الرسمية المعقودة في إطار الجدول الزمني للأنشطة، قدمنا آراء موضوعية بشأن جميع جوانب المعاهدة، بما في ذلك التعاريف والنطاق والتحقق والدخول حيز التنفيذ والترتيبات المؤسسية الأخرى. وشاركنا في مناقشة تفاعلية عن التفاصيل التقنية وطرحنا أفكارا تساعد على التعامل بفعالية مع مسألة المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية وهي مسألة مركزية. كما استفدنا من الآراء التي أعربت عنها الوفود الأخرى وتبين لنا أن تلك المناقشات مفيدة للغاية.

غير أن عدم وجود توافق في الآراء بشأن التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية استنادا إلى ولاية شانون ينبغي ألا يمنعنا من بدء المفاوضات بشأن المسائل الأساسية الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإذا كان تعذر التوصل إلى توافق الآراء فيما يتعلق بالتفاوض بشأن أي من المسائل الأساسية الأربع، كما هو الحال في الوقت الحاضر، ينبغي أن نتوجه إلى الخيار الأفضل التالي المتمثل في اعتماد جدول زمني متوازن وشامل للأنشطة ينص على إجراء مناقشات موضوعية بشأن جميع بنود جدول الأعمال. ويمكن لهذه المناقشات أن تتطور إلى مفاوضات رسمية عندما تسمح الظروف بذلك، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي ظل الظروف الراهنة، نرى أن المؤتمر أصبح رهينة مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. والمؤيدون الرئيسيون لوضع هذه المعاهدة ليسوا على استعداد للتفاوض بشأن

أي مسألة أخرى على جدول أعمال المؤتمر، كما أنهم ليسوا على استعداد لتوسيع نطاق المعاهدة لكي تشمل صراحة المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية. ولا عجب أن الدول الأكثر تأييدا لهذا النهج هي الدول التي خزنت آلاف الأطنان من المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة، بما يتجاوز احتياجاتها بكثير، وأعلنت وقفا اختياريا أحادي الجانب للمزيد من الإنتاج. فبالنسبة لهذه الدول، لن تترتب أي تكلفة على وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تستبعد المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية، مما يصب في مصلحتها. وبطبيعة الحال، فإن هذه الدول تجد أيضا دعما قويا من الدول الحليفة لها التي تستفيد من الردع الموسع لمظلتها النووية.

ومن جهة أخرى، بالنسبة لباكستان، تشكل مسألة المخزونات أحد الشواغل المباشرة على صعيد الأمن الوطني. فالتفاوت بين مخزونات المواد الانشطارية في منطقتنا تفاقمه الإعفاءات والاستثناءات التمييزية واتفاقات التعاون النووي الثنائية. وهذا لا يترك أي مجال للمرونة أو الغموض، ويجبرنا على معارضة بدء المفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس ولاية شانون.

سيادة الرئيس، ثمة دول عدة أخرى، فضلا عن باكستان، تشكك أيضا في ما يسمى بـ "الغموض البناء" لولاية شانون المؤيدة لإدراج المخزونات. فولاية شانون لم تعد صالحة ولا مقبولة كولاية من أجل إجراء مفاوضات. وكلما أسرنا بقبول هذا الواقع، كلما ازدادت فرص إحراز تقدم بشأن هذه المسألة على أساس ولاية جديدة من أجل إجراء مفاوضات تكون متسقة مع مصالح جميع أعضاء المؤتمر.

وباكستان مستعدة للانضمام إلى الجهود الرامية إلى إيجاد أساس مقبول عموما للشرع في مفاوضات بشأن وضع معاهدة للمواد الانشطارية من شأنها أن تعالج مسألة عدم تماثل المخزونات وأن تشكل أيضا تدبيرا حقيقيا من تدابير نزع السلاح. وفي الوقت نفسه، فإن باكستان مستعدة للانضمام إلى المفاوضات في المؤتمر المعني بنزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمادات الأمن السلبية، وكذلك بشأن البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول أعمال المؤتمر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير باكستان على بيانه. والآن أعطي الكلمة لسفير اليابان.

**السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** إن اليابان، ومنذ عدة عقود، ثابتة في موقفها الداعي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وهذا يتطلب تنفيذ عملية تراكمية تشمل تطبيق تدابير عملية وملموسة بطريقة تدريجية. وفي هذا السياق، وبعد وضع قيود على نوعية

الأسلحة النووية، وذلك بحظر التجارب النووية من خلال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإننا نعتقد أن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية بهدف فرض حد أقصى على كمية هذه المواد عن طريق حظر إنتاجها لاستخدامها في الأسلحة النووية، هو الخطوة التالية التي لا غنى عنها للتوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ونظراً إلى أنّ أي معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية ستنتوي على عدد كبير ومتنوع من الجوانب، أود أن أشير إلى عدّة مسائل تتصل بهذه المعاهدة وغالباً ما تطرحها اليابان من منظورها.

أولاً، ما هي أهداف معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية وآثارها المرجوة؟ يتمثل أهم أهداف تلك المعاهدة ونتائجها في ما يلي:

(أ) في المقام الأول، كفالة عدم حدوث أي زيادة في كمية المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية؛

(ب) إرساء أساس قانوني صارم لتنفيذ عملية لا رجعة فيها لنزع السلاح؛

(ج) إنفاذ جهود عدم الانتشار، وتعزيز الأمن النووي، فضلاً عن الحد من خطر الإرهاب النووي؛

(د) تخفيف الطابع التمييزي لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قدر الإمكان، عن طريق إلزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بحظر إنتاج هذه المواد بطريقة يمكن التحقق منها؛

(هـ) إتاحة الفرصة للدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للمشاركة في نظام دولي لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية يكون أوسع نطاقاً.

ووفد بلدي على قناعة تامة بأن هذه الأهداف والآثار المرجوة متفق عليها على نطاق

واسع.

ثانياً، كيف ينبغي أن نتعامل مع المخزونات الموجودة؟

يؤمن وفد بلدي إيماناً راسخاً بأنه يجب ألا يكون حلّ المسألة الخلافية المتصلة بالمخزونات شرطاً مسبقاً لبدء المفاوضات. فمن شأن إجراء مناقشة سياسية تستغرق وقتاً طويلاً حول زيادة المخزونات أو عدم زيادتها أن يؤدي إلى نتائج عكسية. وبدلاً من ذلك، ينبغي في سياق المفاوضات المقبلة النظر في فئة المخزونات التي ينبغي أن تشملها المعاهدة. وتدرك اليابان أنه على معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية أن تحظر على الأقل ما يلي:

- (أ) نقل المخزونات المقرر استخدامها لأغراض الأسلحة النووية إلى بلد ثالث؛
- (ب) تحويل المخزونات المستخدمة لأغراض مدنية وعسكرية تقليدية إلى أغراض تتصل بالأسلحة النووية؛
- (ج) معاودة استخدام المخزونات التي أُعلن أنها فائضة، مجدداً، لأغراض تتصل بالأسلحة النووية.

وعليه، فلمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية هدفان، يتصلان بنزع السلاح وبعدم الانتشار. ويعتزم بلدي متابعة طرح هذه الأفكار خلال المفاوضات المتصلة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية فور انطلاقتها. كما أنّ إعادة فتح موضوع ولاية شانون كشرط مسبق لبدء المفاوضات لن تجدي نفعاً، بما أن هذه الولاية لا تستبعد إمكانية إدراج المخزونات الحالية في نطاق المعاهدة. وعوضاً عن ذلك، ينبغي أن نبدأ المفاوضات على أساس الولاية بحالتها الراهنة. ثالثاً، كيف ينبغي أن تكون طريقة التفاوض بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية؟

إنّ مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى الأنسب لإجراء المفاوضات، لأن جميع الدول المعنية الحائزة للأسلحة النووية موجودة في هذه الهيئة. ولكن، للأسف، لم يتمكن المؤتمر من بدء المفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لسنوات عديدة، على الرغم من التأيد الواسع النطاق لهذا الأمر. وإذا بقي المؤتمر غير قادر على الاستجابة لصوت المجتمع الدولي، فسوف تصبح علّة وجود هذه الهيئة باعتبارها المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح موضع مزيد من التساؤل. ومن هذا المنظور، تتطلع اليابان إلى عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وستستمر اليابان في دعم جهود الفريق في صياغة تقرير نهائي في الربيع المقبل. ووفد بلدي على ثقة بأن الفريق سوف يحدد معالم بالغة الأهمية ليستدلّ بها المفاوضون في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن نعتبر أن التفاعل مع الفريق يثري عملنا في المؤتمر.

وختاماً، وفي حين يبقى إبرام معاهدةٍ لحظر إنتاج المواد الانشطارية أولويتنا القصوى، علينا ألا نتوقف عن اتخاذ الخطوات اللازمة وإرساء البنات الرئيسية لنزع السلاح النووي، كخفض عدد الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في أي عملية أو مفاوضات تتصل بنزع السلاح في المستقبل، والحد من دور الأسلحة النووية وأهميتها، وإلغاء حالة التأهب في ما يتصل بالأسلحة النووية، وزيادة شفافية المعلومات المتعلقة بهذه الأسلحة، فضلاً عن إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على مفاوضات نزع السلاح النووي. كذلك، لا شك في أنّ اتخاذ مزيد من

الإجراءات بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية و ضمانات الأمن السلبية والتحقق، فضلاً عن التعجيل ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، سيسهم إسهاماً كبيراً في نزع السلاح النووي. ونحن نشدد على أهمية التثقيف في مجال نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. وهذه اللبنة الأساسية والعملية مبيّنة في ورقة العمل المتصلة بمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، والتي ستُقدّم إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥.

وقبل أن اختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أقول إننا نتطلع إلى مشروع النص الفرنسي لمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية الذي أشار إليه الرئيس هولاند في الأسبوع الماضي. السيد الرئيس، أوّكد لكم تعاون وفد بلدي ودعمه الكاملين للسعي إلى تحقيق هذه التدابير.

**الرئيس:** أشكر سفير اليابان على بيانه، والآن أعطي الكلمة لممثلة جنوب أفريقيا.

**السيدة مانكوتوا - كومشا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):** يودّ وفد بلدي أن يثني عليكم، سيادة الرئيس، لعقدكم مناقشةً حول المسألة المتعلقة بإبرام معاهدةٍ تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أي معاهدة حول المواد الانشطارية. و جنوب أفريقيا، بوصفها عضواً في فريق الخبراء الحكوميين، ترحب بقيام الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء هذا الفريق وتكليفه بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وليس التفاوض بشأنها.

وليست جهود المجتمع الدولي الرامية إلى فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية حديثة العهد. فهي تعود إلى عام ١٩٩٣، حينما اعتمدت الجمعية العامة القرار ٧٥/٤٨ الذي أوصى بالتفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى تكون متعددة الأطراف وغير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة.

السيد الرئيس، في حين نؤيد التفاوض بشأن معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية، لا تؤيد جنوب أفريقيا الرأي الذي يروج له البعض ومفاده أنّ هذه المسألة هي الوحيدة الجاهزة للطرح على طاولة المفاوضات. فنظراً إلى طبيعة مؤتمر نزع السلاح كمحفل للتفاوض، نعتقد أن هذا المؤتمر يستطيع التفاوض بشأن أية مسألة مدرجة على جدول أعماله، حتى وإن كنا نقرّ بأن الانتهاء في المستقبل القريب من وضع ترتيب ملزم قانوناً ربما يكون ممكناً بشأن مسائل معينة

أكثر مما هو ممكن بشأن مسائل أخرى. ومع أننا قد لا نتفق جميعاً على المسائل التي آن الأوان، بصورة أو بأخرى، لإبرام اتفاق بشأنها، فينبغي ألا يمنعنا ذلك من أن نتناول، على نحو جوهري، جميع المسائل المدرجة على جدول أعمالنا.

ولا تزال جنوب أفريقيا تدعم بدء وإجراء مفاوضات، في المؤتمر، بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى: أي معاهدة حول المواد الانشطارية. ونرى أن هذه المعاهدة ينبغي أن تكون غير تمييزية، ويمكن التحقق منها، وأن تحقق هدفي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي كليهما. غير أن الخلافات حول طائفة من المسائل، بما فيها نطاق المعاهدة المرتقبة وما إذا كان ينبغي تضمينها ما سلف من إنتاج ومخزونات فضلاً عن الشكوك إزاء إمكانية التحقق منها، لا تزال تجعل إحراز تقدم في ما يتصل بالمفاوضات عملية صعبة. وعلى الرغم من أننا ندرك الصعوبات المرتبطة بإنتاج المواد الانشطارية في السابق، فجنوب أفريقيا ترى أنه ينبغي إدراج المخزونات في معاهدة تُبرم في المستقبل يمكن التحقق منها لتكون موثوقة بحق، ولتكتسي الطابع الحقيقي للمعاهدات المعنية بنزع السلاح النووي. وتعتبر جنوب أفريقيا أن إبرام معاهدة للمواد الانشطارية تلي أهداف نزع السلاح النووي ستؤدي بالضرورة إلى تفعيل مبادئ الشفافية واستحالة العودة إلى الوراء وإمكانية التحقق.

وفي الختام، يعتقد وفد بلدي أنّ الانتهاء من وضع معاهدة حول المواد الانشطارية سيشكل عنصراً هاماً من عناصر أيّ إطار ملزم قانوناً يكون دعامة حقيقية لعالم خال من الأسلحة النووية في المستقبل.

**الرئيس:** أشكر ممثلة جنوب أفريقيا على بيانها. المتكلم التالي على قائمتي هو سفير جمهورية كوريا. سعادة السفير، لكم الكلمة.

**السيد آهن يونغ - جيب (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** نظراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيادة الرئيس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

وكما أوضحت في بيانات سابقة، يرى وفد بلدي أننا بحاجة إلى الاستفادة من التقدم المحرز في السنة الماضية، بتعزيز الزخم بشكل مستمر خلال الجزء المتبقي من هذه الدورة. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي باعتمادكم مواصلة الجهود التي بدأناها في العام الماضي، والتي ركزت على النظر في مختلف الخيارات المتعلقة ببرنامج العمل، من خلال إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي، فضلاً عن إجراء مناقشات موضوعية بشأن كل بند من بنود جدول

الأعمال وفقاً لجدول زمني للأنشطة. ونرى أيضاً أنه من المجدي تشكيل فريق عامل لاستعراض أساليب العمل، على النحو المناقش في اجتماعات سابقة؛ ونعتقد أن ذلك الفريق العامل يمكن أن يكون بمثابة فرصة جيدة لإيجاد سبل لتحسين أساليب عملنا وبالتالي تيسير العمل التقني في المؤتمر. ونحن نتطلع إلى الاطلاع على اقتراحكم المتقن المقدم في هذا الاتجاه. ويحدونا أمل صادق في أن نتمكن من المضي قدماً في مناقشاتنا، وإحراز تقدم حقيقي نحو بدء العمل التقني في المؤتمر.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً على الأولوية القصوى التي يوليها وفد بلدي للمسألة التي تُخصّصت لها الجلسة العامة اليوم. ومن الواضح أنّ فرض سقف، لا يمكن العودة عنه، على كمية المواد الانشطارية المتاحة للأسلحة النووية لن يؤدي فقط إلى الحد من عدم الانتشار الرأسي والأفقي، ولكنه سيسهم أيضاً في جهود نزع السلاح في المستقبل، وذلك عن طريق تعزيز الثقة. ويسعى المجتمع الدولي، منذ فترة طويلة تعود إلى اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٥/٤٨ لام في عام ١٩٩٣، للتفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وفي الواقع، يشكل التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الخطوة السليمة التالية صوب هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بعد اعتماد معاهدة حظر التجارب النووية في عام ١٩٩٦.

ومن وجهة نظرنا، إن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو أكثر المسائل ملاءمةً للتفاوض وأكثرها إلحاحاً، وذلك للأسباب التالية.

أولاً، سبق أن اتفق المؤتمر على برنامج عمل يشمل التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية المبينة فيها. ونعتقد أن هذه الولاية تسمح بمعالجة جميع الشواغل على النحو الواجب في عملية التفاوض. وفي العام الماضي، أجرى المؤتمر مناقشات تفاعلية جداً وعميقة بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار جدول زمني للأنشطة، الأمر الذي ساعدنا على تعميق التفاهم المتبادل في ما يتصل بمواقف أعضاء المؤتمر وعلى تحديد المجالات الممكنة للتقارب في وجهات النظر.

ثانياً، يدرس فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية جميع العناصر تقريباً التي يتعين إدراجها في هذه المعاهدة في المستقبل. وهذا الفريق الذي يتوخى التوصل إلى صك ملموس وملزم قانوناً في مجال نزع السلاح هو الأول من نوعه. وعلى الرغم من أن الفريق لا يتفاوض بشكل مباشر بشأن هذه المعاهدة، فيمكن أن

تكون توصياته بمثابة معالم للتفاوض. ومع اعتماد تقرير الفريق، آمل أن نتمكن من الاستفادة من زخمنا هذا العام لإحراز تقدم جوهري في مؤتمر نزع السلاح.

وثالثاً، أعلن معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية وفقاً اختيارياً سياسياً من جانب واحد لإنتاج المواد الانشطارية لغرض استخدام الأسلحة، ريثما يتم إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ كما قامت هذه الدول بتعطيل أو تفكيك مرافق إنتاج المواد الانشطارية فيها. غير أن بعض الدول الأعضاء في المؤتمر لم يفعل ذلك. وكلما أرحى التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أنتج مزيد من المواد الانشطارية، الأمر الذي من شأنه، في النهاية، تقويض الأمن العالمي. وكتدبير عملي ووقائي لنزع السلاح النووي، ينبغي فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية باعتبار ذلك في الواقع أمراً شديداً الإلحاح.

ولا شك في أن المسائل الرئيسية المتصلة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بما فيها النطاق والتعاريف وآليات التحقق، مترابطة ترابطاً مباشراً. وفي ما يتعلق بالنطاق، لطالما شكلت مسألة المخزونات القائمة عقبةً أمام بدء المفاوضات. وتعتقد جمهورية كوريا أنه ينبغي معالجة هذه المسألة في مرحلة ما. بيد أنه نظراً إلى الاختلافات المتأصلة بين المخزونات القائمة والإنتاج المستقبلي، نعتقد أنه يمكن معالجة كلٍّ من هذين الأمرين بشكل منفصل وبطريقة مختلفة.

وفي ما يتعلق بكيفية تحديد المواد الانشطارية، يرى وفد بلدي أن المواد غير المشعة الصالحة للاستعمال المباشر، كما هي معروفة في مسرد الضمانات الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هي الأنسب لغرض إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، نظراً إلى طابعها العملي، وجدواها، وفعاليتها من حيث التكلفة. والتحقق الفعال هو شرط لا غنى عنه لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومع أخذ تعريف "نطاق معتدل ولكن كبير" في الاعتبار، علينا، على هذا الأساس، السعي إلى وضع نظام مركز للتحقق.

ونحن نتطلع إلى إجراء المداولات وتبادل الآراء في المؤتمر بشكل أكثر تفصيلاً هذا العام، مع الاستفادة مما خلص إليه فريق الخبراء الحكوميين من نتائج.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير جمهورية كوريا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل فرنسا.

**السيد ريكيه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أشكركم لإتاحة الفرصة لنا اليوم لمناقشة معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية). ونرحب

بفرصة بحث هذه المسألة الجوهرية والأساسية التي ظلت مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لسنوات كثيرة. ونرحب بأي مناقشة تساعدنا على المضي قدماً في هذه المسألة والاقتراب أكثر من بدء المفاوضات.

إن التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مسألة ذات أولوية قصوى بالنسبة لفرنسا، وهو ما ذكره رئيس فرنسا، السيد فرانسوا هولاند، في ١٩ شباط/فبراير الماضي. وثمة وفود أخرى كثيرة ترى في الشروع في المفاوضات أولوية أيضاً. فهذا التزام قطعه المجتمع الدولي منذ أمد بعيد، ويرد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، لعام ١٩٩٥. وأكد هذا الالتزام مجدداً في قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) والإجراء ١٥ من خطة العمل التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وينبغي لنا جميعاً أن نسعى، على سبيل الأولوية، إلى بدء هذه المفاوضات فوراً، استناداً إلى الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. وعلينا أن نفي بالالتزامات التي قطعناها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

والتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو جزء أساسي من الجهود الرامية إلى بناء عالم أكثر أمناً للجميع، وتهيئة الظروف لإيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية من خلال تعزيز الاستقرار الدولي واحترام مبدأ الأمن غير المنقوص والمعزز للجميع. وترى فرنسا أن هذا العمل ينبغي أن يكون جزءاً من نهج واقعي يستند إلى إجراءات محددة وتدرجية، وهو يندرج أيضاً ضمن نطاق المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وإذ تحظر معاهدة حظر التجارب النووية جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وسائر التفجيرات النووية الأخرى، فإنها تهدف إلى تقييد تطوير الأسلحة النووية وتحسينها النوعي، ووضع حد لاستحداث أنواع جديدة متطورة من الأسلحة النووية. وتمثل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الخطوة المنطقية المقبلة التي سستيح اعتماد نهج كمي فيما يتعلق بالترسانات النووية، وهو أمر لا غنى عنه للجهود الدولية لنزع السلاح.

وقد أعلن الرئيس هولاند في الخطاب الذي ألقاه في ١٩ شباط/فبراير أن فرنسا ستقترح في الأسابيع المقبلة "مشروع معاهدة طموحة وواقعية وقابلة للتحقق" بشأن الوقف الدائم لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وستكون المعاهدة طموحة إذ يُتوخى منها أن تكون معاهدة عالمية، شأنها شأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولأن الهدف من المعاهدة هو الإسهام في نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، سيكون طموحنا أيضاً أن نرى جميع البلدان الحائزة لأسلحة نووية اليوم تنضم إلى المعاهدة المستقبلية وتشارك مشاركة كاملة في تنفيذها.

وستكون المعاهدة طموحةً لأن فرنسا ترى أن الالتزام الرئيسي بموجبها ينبغي أن يكون الوقف الدائم لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. فالغرض من وضع معاهدة ملزمة قانوناً للدول الحائزة حالياً لأسلحة نووية هو أن توقف هذه الدول، اعتباراً من تاريخ محدد، إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وستكون المعاهدة طموحةً لأن فرنسا ترى أن مفهوم اللارجعة أساسي في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فلكي تكون هذه التدابير فعالة وذات مصداقية، يجب أن تشمل تفكيك مرافق الإنتاج أو تحويلها بصورة لا رجعة فيها. ولم تنتظر فرنسا المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لتبدأ السير على هذا الدرب. فهي الدولة الوحيدة التي سبق أن أغلقت جميع مرافقها لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وفككتها بلا رجعة. وقد اقتضى ذلك استثماراً مالياً لا يستهان به مقداره ٦ بلايين يورو، وانطوى على تحديات على صعيد التنفيذ والمعرفة الفنية.

ويجب أن تكون المعاهدة واقعيةً أيضاً، لأننا نعتقد أن المسائل التي تشملها معاهدة مستقبلية لوقف إنتاج المواد الانشطارية يجب أن تكون متوافقة مع أهدافها. ولذلك ينبغي ألا تشمل المعاهدة سوى المواد الانشطارية غير المشعة التي يمكن استخدامها مباشرة في إنتاج الأسلحة النووية، وفقاً لتعاريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أي بصفة رئيسية ما يلي: اليورانيوم المخصَّب بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة أو أكثر بالنظير المشع U-235 أو U-233؛ والبلوتونيوم المفصول الذي يحتوي على أقل من ٨٠ في المائة من النظير المشع Pu-238. وهذا النهج الواقعي في وضع نطاق المعاهدة هو أيضاً شرط مسبق يتيح لمجتمع الدول الأطراف مستقبلاً التحقق على نحو معقول ومستدام.

وستكون المعاهدة واقعيةً إذ من البديهي أنها ينبغي ألا تحظر إنتاج المواد الانشطارية للاستخدامات المدنية مهما كان نوعها، أو للاستخدامات العسكرية غير التفجيرية، مثل الدفع النووي أو التطبيقات الفضائية.

وستكون المعاهدة واقعيةً لأنها ينبغي أن تركز على مسألة إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل. وفي رأينا، ينبغي تعريف إنتاج المواد الانشطارية بطريقة تشمل العمليات التي تسمح بإيجاد هذه المواد. وبالتالي، ستشمل مرافق الإنتاج المعنية جميع مرافق إعادة معالجة المواد النووية المشعة وتخصيب اليورانيوم التي تملك قدرات إنتاج كبيرة تتصل بالهدف من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويجب أيضاً أن تكون هذه المعاهدة قابلة للتحقق، فوحده إنشاء نظام تحقق محكم يمكنه توفير ضمانات كافية فيما يتعلق بالامتثال للالتزامات التعاهدية، وفي الوقت ذاته التقيّد بمبادئ أساسيين هما: حماية مصالح الأمن القومي، وحظر نقل المعلومات السرية بشأن الأسلحة النووية الناشئة عن التزامات الدول التي تحوز تلك الأسلحة بموجب المادة ١ من معاهدة عدم الانتشار.

ويجب أن تكون المعاهدة قابلة للتحقق لأن مصداقية المعاهدة المستقبلية تتوقف على ذلك. ولكي تكون المعاهدة ذات مصداقية، يجب أن يتيح نظام التحقق بلوغ أهداف رئيسية ثلاثة، هي: أولاً، التأكد من أن مرافق الإنتاج المحددة الغرض أُغُلِّقت في انتظار تفكيكها أو تحويلها إلى الاستخدام المدني؛ وثانياً، منع تحويل المواد الانشطارية من الأنشطة المدنية؛ وثالثاً، التعامل مع حالات الاشتباه بتنفيذ أنشطة محظورة بموجب المعاهدة. وستضطلع الوكالة بدور في مجال التحقق، استناداً إلى خبرتها التي لا يمكن إنكارها.

وإلى جانب ١٦٦ دولة أخرى، أيّدت فرنسا القرار ٥٣/٦٧ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين. وبموجب هذا القرار، طُلب إلى مجموعة مؤلفة من ٢٥ خبيراً تقديم توصياتها. وتسهم مجموعة الخبراء هذه إسهاماً حيوياً في المناقشات المتعلقة بإعداد المفاوضات المقبلة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد احتتمت المجموعة دورتها الثالثة في كانون الثاني/يناير، وستبدأ دورتها الرابعة والأخيرة في ٢٣ آذار/مارس المقبل. وقد اتفق كثير من المشاركين على أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية نوقشت في هذه الدورات الثلاث أكثر مما نوقشت في السنوات الثلاثين الماضية. لقد أُنجزت المجموعة الكثير. وقد أحرزنا تقدماً أكثر من أي وقت مضى في تطوير فهم مشترك للتحديات - التي غالباً ما تكون معقدة تقنياً - الكامنة في التوصل إلى معاهدة، وفي عرض مواقف جميع الأطراف المعنية.

وعلاوة على ذلك، وكما ذكرتم آنفاً سيدي الرئيس، أجرينا في مؤتمر نزع السلاح نفسه مناقشات مثمرة للغاية في عام ٢٠١٤، في سياق الجدول الزمني للأنشطة، تحت قيادة السفير بيونتينو. وقد كانت التبادلات عالية الجودة، على الرغم من طابعها غير الرسمي. وأظهرت كل هذه الأعمال والمناقشات، في كل من فريق الخبراء الحكوميين ومؤتمر نزع السلاح، أن مسألة مشروع المعاهدة بلغت مستوى غير مسبوق من النضج. وفي الواقع، من المرجح جداً أن تكون النقطة الوحيدة، حتى الآن، التي قد يتسنى إحراز تقدم ملموس في شأنها.

ولهذه الأسباب، ولأن فرنسا مقتنعة بأن التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أصبح في المتناول، قرر رئيس الجمهورية أن فرنسا ينبغي أن تكون السبّاقة لاتخاذ مبادرة في هذا الشأن. فكما ذكر رئيس الجمهورية، خضع هذا الموضوع للمناقشة لسنوات،

لكن المفاوضات لم تنطلق بعد. وتعتقد فرنسا أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات بعد هذه الفترة اللازمة من التفكير والمناقشة. ولذلك، سنقترح على مجتمع نزع السلاح في الأسابيع المقبلة مشروع نص من أجل البناء على الزخم والحوار، والبدء دون تأخير في مفاوضات حول معاهدة بشأن الوقف الدائم لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل فرنسا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير الولايات المتحدة.

**السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** خلال الجلسة العامة المؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير، أوضحت آراء الولايات المتحدة بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بشيء من التفصيل. وفي ضوء هذه الخلفية، أعتزم أن أقدم ملاحظات محدودة خلال جلسة اليوم.

فالولايات المتحدة تعرب عن تأييدها واستعدادها لمواصلة الإسهام في الحوار الجدي بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، لكن أولويتنا في المؤتمر تظل التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بما يتسق مع تقرير شانون (CD/1299) والولاية الواردة فيه.

وتظل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية عنصراً رئيسياً من عناصر جدول أعمالنا لنزع السلاح النووي، وهي الهدف الذي أيده المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة. وفي سعينا الدؤوب لتحقيق هذا الهدف وأهداف هذا المؤتمر، تشارك الولايات المتحدة بنشاط في أعمال فريق الخبراء الحكوميين الجارية لاستكشاف العناصر المحتملة لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. لكنني أود أن أشدد على أن الهدف من هذا الجهد ليس تجاوز مؤتمر نزع السلاح، وإنما الإرشاد إلى سبيل للتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو سبيل يتعين على المؤتمر نفسه اتباعه.

وفي عام ٢٠٠٩، توصل المؤتمر إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة CD/1864 من أجل الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار برنامج عمل متوازن. لكن للأسف، مرت ست سنوات، ولم يبدأ المؤتمر بعد هذه المفاوضات. وينبغي لجميع من يشتركون في التطلع إلى الهدف ذي الأولوية المتمثل في نزع السلاح النووي أن يعترفوا أيضاً بأنه لا يمكننا بلوغ هذا الهدف ذي الأولوية بدون اتخاذ خطوة وضع حد أقصى لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض استخدامها في صنع الأسلحة النووية. ويؤسفنا أن هذا المحفل الدائم الوحيد لمفاوضات نزع السلاح لم يتخذ بعد هذه الخطوة التي طال انتظارها. وستواصل الولايات المتحدة الحث على التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في هذه الهيئة استناداً

إلى الوثيقة CD/1299، اقتناعاً منها بأن إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في المؤتمر سيمكّن جميع الدول الأعضاء ليس فقط من حماية أمنها القومي، بل تعزيره أيضاً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الولايات المتحدة على بيانه. المتكلم التالي على قائمتي هو سفير إيطاليا. لكم الكلمة، سعادة السفير.

**السيد ماتى (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، لمّا كانت هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتك على توليكم هذه المسؤولية المهمة. وأتمنى أن تتكلل رئاستكم بالنجاح، وأؤكد لكم دعم وتعاون الوفد الإيطالي الكاملين.

نحن نؤمن بضرورة الحفاظ على الدور الذي تؤدّيه تعددية الأطراف الفعالة في مجال نزع السلاح، وعلى إسهام آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ولذلك، نولي استئناف مؤتمر نزع السلاح دوره وخروجه من مأزقه الحالي أهمية قصوى. وفي هذا الصدد، يؤسفنا عدم التوصل إلى توافق آراء بشأن برنامج العمل، ونرحّب باعتمادكم أن نواصل العمل في هذا الاتجاه خلال دورة المؤتمر الحالية.

وفي الوقت نفسه، نرحّب بقراركم إجراء مناقشات جوهرية تتناول البنود الأساسية من جدول الأعمال، بالبناء على التطورات المشجعة التي انبثقت عن دورة عام ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بأول بندين من جدول أعمالنا، نوّد أن نؤكد من جديد التزامنا بتهيئة الظروف من أجل إيجاد عالم أكثر أمناً للجميع بدون أسلحة نووية وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نرحّب بالمؤتمر الأخير للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الدول الخمس) المعقود في لندن، وباستمرار عملية مجموعة الدول الخمس التي تعزز الشفافية وبناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونقدّر البيان المشترك الذي أدلى به بالنيابة عن الدول الخمس في الاجتماع الأخير للمؤتمر.

وندرك المخاوف المعرّب عنها بشأن العواقب الإنسانية الكارثية لأي تفجير للسلاح النووي، وهذا يؤكد أهمية بذل جهود متضافرة صوب عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن النووي بما يحول دون حدوث أي استخدام للأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق. ولكن لا توجد طرق مختصرة توصل إلى عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. فنحن نرى أن اتخاذ خطوات متدرجة

نحو نزع السلاح النووي هو السبيل الواقعي الوحيد لبلوغ الهدف المتمثل في إيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

وفي رأينا، تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار والركيزة الأساسية لتحقيق نزع السلاح النووي. ولذلك، علينا أن نركّز جهودنا الجماعية على ضمان خروج المؤتمر الاستعراضي المقبل بنتيجة ناجحة من أجل إحراز تقدّم يستند إلى منظور يرى أن الأركان الثلاثة للمعاهدة يعزز بعضها بعضاً. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا الكامل لتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠، التي تتضمن خطوات ملموسة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ومن الضروري المشاركة مشاركةً بناءً وجوهرية في جميع المناقشات ذات الصلة بشأن نزع السلاح النووي، في أطر منها مؤتمر نزع السلاح، مع التركيز بصورة واضحة على التدابير العملية والفعالة، وتجنب الطرق المختصرة التي لن تسهم في التعزيز المتبادل لأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونحن مقتنعون بأن علينا السعي لتحقيق الأمن لعالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية بوصفه الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وليس بديلاً عنها. ولهذا السبب، نولي الأولوية لبدء النفاذ الفوري لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفي سياق مؤتمر نزع السلاح، لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. ونتشاطر رأي أولئك الذين يشعرون بأن المناقشات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار جدول الأنشطة في عام ٢٠١٤ أكدت مستوى نضج هذا الموضوع.

وفي هذا الصدد، نرحّب بالمناقشات الجوهرية والمثمرة، التي عقدها فريق الخبراء الحكوميين وأسهمت فيها إيطاليا إسهاماً فعالاً. ونتطلع إلى اختتام هذه العملية وإلى تقرير رئيس الفريق، من أجل المضي في تعزيز أعمال المؤتمر في هذا الشأن، وأيضاً من أجل المؤتمر الاستعراضي المقبل.

فما دامت الأسلحة النووية موجودة، ستواصل البلدان الاعتماد على الردع النووي للمساعدة على منع هجوم نووي أو الإكراه بالتهديد بهجوم نووي. وبالتالي، لن يضمن حظر الأسلحة النووية في حد ذاته القضاء عليها. فالتقدم صوب "الصفير الشامل" سيقتضي من الدول أن تركز على أرضية مشتركة وأن تعمل معاً لمنع استخدام الأسلحة النووية وانتشارها، معززةً بذلك فعالية نزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، ستواصل إيطاليا الإسهام في مسعانا الجماعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير إيطاليا على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. المتكلم التالي على قائمتي هو سفير ألمانيا. تفضل يا سيدي السفير.

السيد بيونينو (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول مرة أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم هذا المنصب الرفيع وأن أؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي.

ونحن نعتقد أن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مسألة ذات أولوية تستحق المزيد من التعمق في المناقشة في مؤتمر نزع السلاح. ولذلك، أود أن أقتصر في بياني على بعض المسائل الإجرائية.

نحن نرى أن للمؤتمر مهمة واضحة: فبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو خطوة هامة نحو الحد من الانتشار النووي ونزع السلاح، وأود أن أشدد على نزع السلاح. ولكن هذه المهمة، شأنها شأن جميع المسائل الأساسية الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، تعثرت لأكثر من ١٨ عاما. ووجهت نداءات عديدة إلى المؤتمر، مع التزامات واضحة من جانب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكننا ما زلنا غير قادرين على إحراز تقدم.

وقد أظهرت المحاولات المختلفة التي بُذلت على الأقل لمنع وقف الحوار، من قبيل الفريق العامل المفتوح العضوية بمشاركة واسعة للمنظمات غير الحكومية والحوار غير الرسمي الذي أجري في الربيع الماضي، أن هناك ما يكفي للمناقشة وأن هناك العديد من الشركاء الراغبين في المشاركة. وتعد الفرق، مثل فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، هي الأخرى من بين المحاولات الرامية إلى دفع المناقشات قدما. وفي رأينا أن اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين كانت بناءة جدا وتناولت كافة المسائل التي ستكون مهمة للمفاوضين في المستقبل بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبالتالي، ينبغي أن يشكّل هذا الفريق إسهاما في تيسير عمل المفاوضين في المستقبل إذا استطاع حل معضلة تعطل مؤتمر نزع السلاح. ويبدو أننا على المسار الصحيح.

وفي عام ٢٠١٤، كان لدينا، في إطار الجدول الزمني للأنشطة، تبادل بناء للآراء بشأن مواضيع معينة تتعلق بالمواد الانشطارية بالتوازي مع اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين. وكان من الواضح جداً وجود مواقف متباينة بشأن تعاريف المواد الانشطارية ونطاقها والتحقق منها. ومع ذلك، فإننا نرى ميزة كبيرة في مواصلة هذه المناقشات المكثفة. وينبغي أن يكون هذا المسعى تراكمياً وأن يستند إلى مناقشات السنة الماضية. ونحن نرى مجالا كبيرا للتغلب على الخلافات في سياق المفاوضات الفعلية بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ونحن جميعاً ندرك أن المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لن تكون أمراً سهلاً. ومع ذلك، وفي سياق هذه المفاوضات سيكون من الضروري معالجة مسألة المخزونات. فأى أحكام في المعاهدة تتعلق بالشفافية وتدابير التحقق لن تكون واقعية ما لم تتطرق لمسألة المخزونات. ونحن نشكو في كثير من الأحيان من أنه يجب التغلب على الجمود الذي يعتري المؤتمر. والاقتراب من إجراء محادثات موضوعية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون خطوة هامة في هذا الاتجاه. ولذلك، فإننا نحث المؤتمر على معالجة جميع البنود الأساسية الأربعة في جولة أخرى من المناقشات تتم في إطار جدول زمني جديد ومعزز للأنشطة. ونحن نعتقد أنه ينبغي للمؤتمر ألا يفقد أهميته. وهذه نقطة سوف يؤكد لها وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية، السيد شتاينماير، في خطابه أمام المؤتمر يوم الثلاثاء المقبل الموافق ٤ آذار/مارس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير ألمانيا على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية التشيكية.

**السيدة هومولكوفا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية):** بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم كامل تعاون ودعم وفد الجمهورية التشيكية.

إن الجمهورية التشيكية تؤيد الهدف الطويل الأمد المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية، فضلاً عن نزع السلاح العام الكامل وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، تدعم الجمهورية التشيكية باستمرار جهود المجتمع الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية. وما برحت الجمهورية التشيكية تدعو منذ فترة طويلة إلى وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ويؤسفنا أن المفاوضات الموضوعية ظلت معلقة منذ أكثر من عقد من الزمن في إطار المؤتمر. ولذلك، فإننا نرحب بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٣/٦٧ ويكون المجموعة قد عقدت بالفعل ثلاث دورات، شاركنا فيها على نحو نشط. ونعتقد أن المناقشات البناءة والإيجابية عموماً في الفريق ستساعده على الوفاء بولايته، وأن الأمين العام سيستلم تقريراً نهائياً شاملاً ومتوازناً يتضمن توصيات مفيدة للنهوض بالمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأثني على السفارة الكندية غولبيرغ، رئيسة الفريق، على تحليها بالمهنية وعلى خبرتها في قيادة الفريق. وأشكر أيضاً فريقها على العمل الهائل الذي أجزه.

ونحن مقتنعون بأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى سيسهل إنجازا كبيرا صوب الجهود المبذولة في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وفقا للمواد الأولى والثانية والسادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن الناحية المنطقية، ينبغي أن تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بمثابة الصك المتعدد الأطراف التالي الذي يجري التفاوض بشأنه في المؤتمر. ونحن نرى أن هذه المعاهدة سوف تكمل مجموعة من الأحكام القانونية التي لا غنى عنها لإنفاذ الأمن العالمي وتعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح.

ومن الأهمية بمكان التفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف وبمكّن التحقق منها دوليا، مع التركيز على التوازن الملائم بين التعاريف والنطاق والتحقق، مع إنشاء هيئة مستقلة وشفافة لتنظيمها واتخاذ القرارات ذات الصلة بها. ولذلك، فإننا نرحب بكل الجهود التي ستمكننا من المضي قدما. وفي الختام، نكرر مناشدتنا للمؤتمر أن يتغلب على الجمود الحالي وأن يبدأ المفاوضات بشأن المعاهدة للمساعدة على تهيئة الظروف من أجل تنفيذ أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفيرة الجمهورية التشيكية على بيانها وعلى العبارات الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثلة كندا.

**السيدة أندرسون (كندا) (تكلمت بالإنكليزية):** بما أن هذه أول مرة أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيادة الرئيس، على اضطلاعكم بهذا الدور الهام، وأن أؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي.

إن كندا ترحب بفرصة إجراء مزيد من المناقشات العامة بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. غير أن إجراء المزيد من المناقشات العامة ليس، في نهاية المطاف، هو المطلوب فيما يتعلق بهذه المسألة. بل إن ما نحتاج إليه هو مناقشة موضوعية مركزة بشأن المسائل التقنية المتصلة بإبرام معاهدة ما، ويُستحسن أن يتم ذلك في إطار مفاوضات تجري في سياق برنامج عمل متوازن وشامل يتناول جميع المسائل المدرجة في جدول أعمالنا.

ولا تزال كندا مقتنعة بأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى هو خيار عملي وواقعي لمعالجة كل من عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وهو ليس بأي وسيلة من الوسائل الخطوة الوحيدة أو الأخيرة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ولكن من الصعب تصور الكيفية التي يمكن بها تحقيق هذا الهدف المشترك إذا لم يتم وقف إنتاج المواد اللازمة لإنشاء هذه الأسلحة.

وفي عام ٢٠١٢، صوتت ١٦٦ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اعتماد قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧، الذي قدمته كندا. وقد أظهر ذلك وجود رغبة دولية واسعة للنهوض بالجهود المبذولة صوب التفاوض في نهاية المطاف بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية. وأنشئ بموجب هذا القرار فريق الخبراء الحكوميين الذي سينجز عمله في غضون شهر. وأود أن أعتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن رئيسة الفريق، إليسا غولبيرغ، لأشكر الوفود العديدة التي قدمت ملاحظات إيجابية بشأن عمل الفريق حتى الآن، سواء اليوم أو في الدورات السابقة.

بيد أن تمكّن فريق الخبراء الحكوميين من الانخراط في مناقشة تفاعلية متينة لم يحدث مثيل لها من حيث العمق واتساع النطاق منذ أكثر من ٢٠ عاما يُعزى في المقام الأول إلى روح التعاون والمرونة التي اتسم بها عمل جميع الخبراء البالغ عددهم ٢٥ خبيراً.

ونحن لا نزال ملتزمين بالعمل لكفالة أن يعد فريق الخبراء الحكوميين تقريراً يتوافق الآراء سيوفر معالم مفيدة إلى أولئك الذين يجب عليهم أن يتفاوضوا بشأن إبرام المعاهدة. ويحدونا الأمل في أن هذه الهيئة ستجري استعراضاً جاداً للتقرير بمجرد أن يحيله الأمين العام للأمم المتحدة إليها.

أما الحجج القائلة بأن المعاهدة ستكون مجرد خطوة نحو عدم الانتشار، ولا تهم سوى قلة من الأطراف، فلا تعكس الحقيقة الموضوعية وتضع شروطاً غير ضرورية للمفاوضات كما تحكم مسبقاً على نتائجها. والغالبية العظمى من الدول في هذه القاعة تدرك أن ولاية شانون، والأهم من ذلك التقرير الذي رافقها، هما نقطة البداية في المفاوضات، لا نقطة النهاية. وهم يسلمون بأن المواقف التفاوضية الأولية المعلنة في هذه القاعة لا تتعدى ذلك، وأن المفاوضات تتطلب تنازلات بشأن العديد من الجوانب للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما يمكن أن يكون معاهدة نهائية ذات قيمة.

وفي الواقع، فإن عدداً هاماً من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك بلدي، يدعم التطرق على الأقل لبعض عناصر الإنتاج السابق من المواد الانشطارية ضمن المعاهدة. وعلى هذا النحو، فمن المؤسف أنه لا تزال توجد دول تفترض أن هذه المنظورات لن تدخل في عملية التفاوض، وأن عدداً قليلاً فقط من الدول سيملي النتائج. وكما لاحظ وفد بلدي من قبل، فإن هذا يثبط الهمم وينطوي على فقدان ثقافة حقيقية للتفاوض في المؤتمر. فإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى لا ينبغي أن يكون غاية في حد ذاته، بل خطوة ملموسة وعملية في عملية مستمرة. ولذلك، من الضروري أن يعطي المجتمع الدولي أولوية قصوى للشروع فوراً في إجراء

مفاوضات بشأن إبرام معاهدة. فهذه المفاوضات قد تأخرت لفترة طويلة جدا، ويجب علينا إعادة التأكيد على الطابع الملح لها والالتزام بالسعي لتحقيقها. لقد حان الوقت لأن يحدد أعضاء هذا المؤتمر ما إذا كانوا يرغبون في مواصلة التناقش إلى ما لا نهاية بشأن النتيجة النهائية للمعاهدة، أي كيف ستكون النتيجة النهائية للمعاهدة، أو مباشرة المهمة الصعبة والحقيقية المتمثلة في التفاوض بشأنها. وقد أثبت عمل فريق الخبراء الحكوميين أن المفاوضات ستكون معقدة ومن المرجح أن تكون مطولة. غير أن إجراء هذه المفاوضات ووضع معاهدة فعالة يشكلان هدفا قابلا للتحقيق من شأنه أن يسهم إسهاما قيما في الأمن والاستقرار الدوليين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثلة كندا على بيانها وعلى العبارات الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة. المتكلم التالي على قائمتي هو سفير إندونيسيا. لكم الكلمة، سعادة السفير.

**السيد ويوو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** بعد إذنكم، سيدي الرئيس، أود أن أعرض آراء وفدي بشأن معاهدة المواد الانشطارية. وبصفتنا أحد البلدان الممثلة في فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧، فإن إندونيسيا ملتزمة بشدة بتعزيز التوصل إلى معاهدة متوازنة بشأن المواد الانشطارية، تعالج شواغل الدول الحائزة للأسلحة النووية وكذلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وهناك اتفاق واسع النطاق على أن المعاهدة ينبغي أن تستند إلى الوثيقة CD/1299. بيد أن تلك الوثيقة لا ينبغي أن يساء فهمها باعتبارها تحصر نطاق المعاهدة بالإنتاج المستقبلي للمواد الانشطارية. فإندونيسيا ترى أن الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها تجيز للمفاوضات المقبلة أن تتناول جميع جوانب المعاهدة، بما في ذلك النطاق المحتمل.

والوثيقة CD/1299 تنص على أن المعاهدة المقبلة ينبغي أن تكون غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بفعالية. وأود أن أقدم تصور بلدي بشأن هذه المبادئ الهامة الثلاثة. فبالنسبة لمبدأ عدم التمييز، ينبغي لنا ألا نفسر مبدأ عدم التمييز تفسيراً ضيقاً. بل إنه يجب أن يوضع في السياق السياسي الأوسع نطاقاً. وينبغي لمعاهدة غير تمييزية للمواد الانشطارية أن تأخذ في الاعتبار التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

ومن شأن أي معاهدة متعددة الأطراف أن تعالج شواغل الدول الأطراف في المعاهدة. وينبغي ألا تعالج فقط الشواغل الإقليمية أو شواغل مجموعة معينة من الدول. أما الطريقة الوحيدة التي تكفل إحراز تقدم في إبرام معاهدة للمواد الانشطارية والانتقال بها من مرحلتها الراهنة، فتتمثل في كفالة أن تحقق هذه المعاهدة هدفي عدم الانتشار ونزع السلاح بصورة متزامنة. ومن أجل تحقيق هذين الهدفين، فإن الهدف من المعاهدة ينبغي ألا يقتصر على مجرد منع أي زيادة في المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية: بل ينبغي لها أيضا إرساء أساس متين للانخفاض التدريجي في المواد الانشطارية المستخدمة لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وتنص الوثيقة CD/1299 أيضا على أن يكون بالإمكان التحقق بفعالية من تنفيذ المعاهدة المقبلة. ومن أجل الوفاء بهذا المعيار، ينبغي أن تكون عملية التحقق من معاهدة المواد الانشطارية قادرة على ردع أي حالة عدم امتثال لأحكام المعاهدة المقبلة في الوقت المناسب والكشف عنها. كما ينبغي أن تكون قادرة على تقديم ضمانات موثوقة بأن الدول الأطراف تلتزم بالتزاماتها بموجب المعاهدة. وتعتقد إندونيسيا أنه لتقدم مثل هذه الضمانات، فإن المعاهدة ينبغي أن تستند إلى نهج شامل للتحقق. ومن شأن هذا النهج أن يقدم ضمانات موثوقة لكونه النهج الأكثر فعالية للتحقق من حالات الإنتاج غير المعلن عنه.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية الإعلان الإلزامي الأولي. فالتحقق الفعال لن يكون ممكنا إلا إذا قدمت الدول الأطراف إعلانات أولية إلزامية توفر فيها معلومات تتعلق بجملة أمور من بينها أعداد مرافق الإنتاج ومواقعها وحالتها، فضلا عن المخزونات الموجودة حاليا من المواد الانشطارية المخصصة للمجالات المدنية والعسكرية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير إندونيسيا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل أستراليا.

**السيد مكونفيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** إن وضع معاهدة يمكن التحقق منها فعليا لخطر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى قد يحقق فوائد كبيرة بالنسبة لأمن جميع الدول، مما يعزز الهدفين المترابطين المتمثلين في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ولا يزال هذا يمثل أولوية بالنسبة للحكومة الأسترالية حيث نعمل بصورة جماعية صوب تحقيق "الصفير الشامل" في نهاية المطاف فيما يتعلق بالقضاء على الأسلحة النووية.

وترحب أستراليا بالمناقشات التي جرت في مؤتمر نزع السلاح العام الماضي في إطار الجدول الزمني للأنشطة، وكذلك بمشاركتنا في عملية فريق الخبراء الحالية، الذي ترأسه باقتدار شديد إيليسا غولبيرغ من كندا. وهذه فرصة قيمة لإحراز تقدم.

ونتطلع أيضا إلى إجراء مزيد من المناقشات في المؤتمر هذا العام في إطار نفس الجدول الزمني للأنشطة الذي أتبع السنة الماضية، إنما بطريقة معززة، ولعلها مبتكرة، إذا تمكنا من الاتفاق على المضي قدما إزاء هذا النهج المعقول. ونلاحظ أيضا مع الاهتمام والتقدير المبادرة التي أعلنها الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، في ١٩ شباط/فبراير، على نحو ما شرحها السيد ريكيه، نائب الممثل الدائم للوفد الفرنسي إلى المؤتمر، شرحا وافيًا. ونتطلع إلى رؤية مشروع النص الفرنسي في الوقت المناسب.

وفي حين أن هذه المناقشات في كلا المؤتمر وعملية فريق الخبراء الحكوميين ستتناول حتما قضايا سياسية أوسع نطاقا، فإننا نؤمن بضرورة العمل معا بشفافية وفي إطار غرض مشترك داخل الهيكل الحالي لنزع السلاح من أجل الشروع في المفاوضات. وكما قلنا من قبل، ينبغي أن تكون المعاهدة عملية وفعالة، وأن تحتفظ بتركيزها على هدف وضع حد أقصى لتوافر المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ولكن يلزم أن تكفل أيضا عدم تحويل المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع هذه الأسلحة، وبالنظر إلى أنها لبنة رئيسية نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فإننا بحاجة إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن المسائل الصعبة من قبيل التعامل مع مخزونات المواد الانشطارية. ولذلك سينصب تركيزنا على إبرام معاهدة تتسم بالتركيز والفعالية والجدوى من حيث التكلفة.

هل يمكنني الآن أن أتناول ولاية شانون، لأن العديد من الوفود قد أتى على ذكرها اليوم؟ من الأساسي أن ندرك جميعا أن ولاية شانون وتقريرها هما نقطة بداية المفاوضات لا نهايتها. وإذا استطعنا أن نسلّم بأن المواقف التفاوضية الأولية المعلنة في هذه القاعة ما هي إلا ذلك، وإذ نلاحظ أن المفاوضات ستتطلب تنازلات بشأن العديد من الجوانب من أجل التوصل إلى توافق في الآراء، نعتقد أن لدينا فرصة حقيقية لتحقيق تقدم بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية داخل إطار المؤتمر.

وفي غضون ذلك، وإلى أن نبدأ المفاوضات، فإننا لا نزال ملتزمين بالعمل للتوصل إلى تقرير بتوافق الآراء من فريق الخبراء الحكوميين يشكل مرجعا مفيدا يُسترشد به عند التفاوض بشأن المعاهدة. وقد شهدنا بالفعل أن المناقشة داخل الفريق هي الأهم والأكثر فائدة بشأن هذه المسألة خلال السنوات العشرين الماضية. ويحدونا الأمل في أن تجري هذه الهيئة استعراضا جادا للتقرير بمجرد أن يحيله الأمين العام للأمم المتحدة إلينا.

وفي الختام، نلاحظ أن التقدم الذي حققناه داخل فريق الخبراء الحكوميين، مع هذه المجموعة المتنوعة من الخبراء، قد أثبت أن التوصل إلى اتفاق أمرٌ ممكن رغم ما يشوب المفاوضات من تعقد. وإذا استطعنا الاتفاق على أن هذه المفاوضات ووضَع معاهدة فعالة هدفان قابلان للتحقيق، فلدينا عندئذ فرصة حقيقية للإسهام على نحو قيم في الأمن والاستقرار الدوليين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل أستراليا على بيانه. والمتكلمة التالية المدرجة في قائمتي هي ممثلة تركيا. الكلمة لك سيدتي.

**السيدة كاسناكلي (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية):** السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونتمنى لكم النجاح في مساعيكم الرامية إلى المضي قدماً بأعمال المؤتمر. وأؤكد دعم وفد بلدي الكامل لكم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم ملخص مقتضب لآراء تركيا فيما يتعلق بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. فبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون خطوة هامة وملموسة في العملية الرامية إلى نزع السلاح النووي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. كم سيمهد الطريق أمام المزيد من أوجه التقدم الموازية في بنود جدول أعمال المؤتمر الأساسية الأخرى.

وسوف يسهم إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في نزع السلاح ليس فقط من خلال تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالمواد المتصلة بالأسلحة النووية ولكن من خلال وضع نظام تحقق قد يوفر في المستقبل أساساً للتحقق من نزع السلاح النووي أيضاً.

كما ترى تركيا أن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيعزز إطار نزع السلاح وعدم الانتشار القائم، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن أجل ضمان بداية جيدة للمفاوضات، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعلن وقفاً اختيارياً للإنتاج وأن تلتزم به. وفي نهاية المطاف، سيفضي التفاوض بنجاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلى وضع حد كمي على المواد الانشطارية المصممة للاستخدام في الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ومع ذلك، ترى تركيا أن المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تكون شاملة وغير تمييزية. ولذلك، ينبغي للمعاهدة التي ستُبرم في المستقبل أن تشمل

مسألتي المخزونات والتحقق الفعال. وغني عن البيان أنه يمكن، بل وينبغي، أن تُطرح أثناء المفاوضات جميع الشواغل الوطنية بشأن المعاهدة التي يُحتمل إبرامها.

ويمكن للأخذ بنهج مرن أن يتيح لنا المضي قدما دون إنفاق الكثير من الوقت على طرائق الولاية. ومن شأن هذا النهج ألا يحكم مسبقا على نتائج المفاوضات، ويمكن أيضا أن ييسر هدفنا المتمثل في التوصل إلى توافق في الآراء.

ومن الناحية التقنية، فإن مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية معقدة للغاية. فتعريف المواد الانشطارية الذي سيُدرج في المعاهدة أمرٌ أساسي للمعاهدة لأنه يتصل مباشرة بالنطاق وجوانب التحقق. وفي هذا الصدد، سوف يلزم معالجة عدد من العناصر الهيكلية فيما يتعلق بتحقيق مزيد من التقدم بشأن هذا الموضوع. وقد وجدنا أن المناقشة التي جرت العام الماضي، في إطار الجدول الزمني للأنشطة، مفيدة. وهذه المناقشات لا تساعدنا فقط على فهم المسألة بصورة أفضل، وإنما المواقف الوطنية للدول الأعضاء أيضاً.

وأخيراً، فإن تركيا، كأغلبية الدول الأعضاء، ساندت قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ المعنون "معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى". وفي هذا السياق، نعرب عن ترحيبنا باستمرار عمل فريق الخبراء الحكوميين. ونتطلع إلى تقرير الفريق من أجل تعزيز المسألة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثلة تركيا على بيانها، وعلى العبارات الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

**السيد شين جيان (الصين) (تكلم بالصينية):** السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها الوفد الصيني في ظل رئاستكم، نود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئكم على توليكم مهام منصبكم.

يشكل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية موضوعاً مهماً لكل من العملية الدولية لتحديد الأسلحة ومؤتمر نزع السلاح. فالتفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً بشكل فعال وإبرامها، من أجل حظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، سوف يساعد على تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وسوف يقربنا من هدفنا النهائي، وهو الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية.

وتجذب الصين اعتماد المؤتمر برنامج عمل شامل ومتوازن على أساس توافق الآراء، لأن ذلك سيجعل من الممكن دفع المناقشات قدماً بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعماله، بما

في ذلك منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ لام والولاية المنصوص عليها في الوثيقة CD/1299.

وينبغي لكل من الدول الأعضاء إيلاء الاهتمام لشواغل الدول الأعضاء الأخرى واستيعابها، والقيام على نحو مناسب بالتعامل مع العوامل الخارجية التي تؤثر على عمل المؤتمر من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لبدء المفاوضات بشأن المعاهدة.

وتشمل الدول الأعضاء في المؤتمر جميع البلدان التي سيكون لها تأثير كبير على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولن تتمكن من ضمان مشاركة شاملة في المعاهدة التي ستبرم في المستقبل وكفالة عالميتها وفعاليتها وتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار تحقيقا فعليا إلا بالتفاوض بشأن المعاهدة وإبرامها داخل المؤتمر.

وتشارك الصين في عمل فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وعملا بقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧، لا يشكل عمل الفريق مفاوضات ولا مفاوضات تمهيدية، وينبغي ألا يحل محل الأعمال الموضوعية التي يقوم بها المؤتمر بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وما فتئنا نؤكد على أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى المناسب الوحيد للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونأمل في أن يتمكن الفريق من الاضطلاع بدور بناء في المفاوضات المقبلة داخل المؤتمر.

وفيما يتعلق بالمعاهدة نفسها، نرى أن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينطوي على عوامل مختلفة في المجالات السياسية والعسكرية والقانونية والفنية. وينبغي أن تحترم المفاوضات المقبلة مبادئ عدم تقويض المصالح الأمنية للدول، وعدم تقويض حقها في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وتعزيز تنميتها الاقتصادية. وأضاف أن العناصر الرئيسية للمعاهدة، من قبيل أهدافها ونطاقها وتعريفها والتحقق منها، ينبغي أن تُحدد من وجهة نظر واقعية، بما يضمن أن تكون المعاهدة التي ستبرم معقولة وفعالة ومجدية اقتصاديا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. والمتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الأرجنتين؛ أعطيك الكلمة سيدي.

**السيد دالتو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** يرحب وفد الأرجنتين بفرصة مواصلة مناقشاتنا في الجلسة العامة بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح. ورغم أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن بعد من إيجاد سبيل للخروج من المأزق، فإننا ما زلنا نؤمن بقيمة الحوار الجاري بوصفه الطريق المؤدي إلى التوافق في الآراء.

واسمحوا لي أن أوجز النقاط الرئيسية للموقف الأرجنتيني:

- ١ - تعتقد الأرجنتين أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تكون أداة لمنع الانتشار النووي، وأن تكون صكا يسهم في نزع السلاح النووي العام والكامل؛
- ٢ - وفيما يتعلق بالتعريف، يتفق وفد بلدي مع الموقف القائل إن تعريف المواد الانشطارية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار التعريف الذي تستخدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اتفاقات الضمانات، أي مواد الاستخدام المباشر، من قبيل اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم. ويمكن النظر في الأخذ ببعض الأحكام الخاصة بالنسبة للمواد الأخرى التي يمكن أن تستخدم في صنع الأسلحة النووية رغم أنها لا تعتبر من مواد الاستخدام المباشر؛
- ٣ - ونرى ضرورة أن يستبعد التعريف بوضوح ودون لبس أنشطة دورة الوقود النووي والمواد اللازمة للاستخدام السلمي؛ أي بعبارة أخرى، أن يحافظ على حق البلدان غير القابل للتصرف في التطوير السلمي للطاقة النووية؛
- ٤ - وينبغي أن تحظر معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الإنتاج في المستقبل. ومع ذلك، ينبغي عدم الحد من إمكانات المعاهدة مسبقا باستبعاد المواد أو المرافق أو العمليات التي يمكن أن تخضع للمعاهدة بموجب التزامات مختلفة ومع أهداف ومستويات مختلفة للتحقق؛
- ٥ - ونحن ندرك ما يرتبط بمسألة المخزونات من حساسية سياسية، ولكننا نعتقد أنه ينبغي الإقرار بأن وجود مواد الاستخدام المباشر بكميات غير معروفة وفي مواقع غير معروفة لا تخضع للتحقق يطرح عنصرا من عناصر عدم اليقين في مستقبل المعاهدة. وفي هذا الصدد، لا تزال الأرجنتين ترى أن أي صك لنزع السلاح أو عدم الانتشار يستلزم آلية تحقق ذات مصداقية لكي يكون فعالا. ويجب إقامة هذه الآلية على أساس مبدأي عدم التمييز والارجعة. وبالتالي، يتمثل التحدي في وضع نظام للتحقق يكفل توازنا سليما بين هذا التقييد وما ترى الدول أنه أمر ذو مصداقية. ولا يزال وفد بلدي يعتقد أن الأخذ بنهج مركز يبدو منطقيا في السعي إلى تحقيق توازن بين كفالة مستوى مقبول من التحقق والآليات التي تترتب عليها تكاليف لا داعي لها والتي تضع أعباء مفرطة على كاهل الدول؛

٦ - ورغم أنه قد تم الاعتراف بآلية التحقق بوصفها جانباً لا غنى عنه في أي معاهدة في المستقبل، يجدر تكرار موقفنا بضرورة أن لا تفرض أي آلية تحقق معتمدة التزامات جديدة على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وأخيراً، نود أن نسلط الضوء على العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والأرجنتين عضو فيه، والذي سيشكل تقريره النهائي بلا شك إسهاماً هاماً في هذا الموضوع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه. والمتكلم التالي على قائمتي هو سفير الهند. الكلمة لك سعادة السفير.

**السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، إننا سعيديون بالمشاركة في هذه الجلسة العامة المكرسة لمناقشة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ودون المساس بالأولوية التي توليها الهند لنزع السلاح النووي، فإننا نؤيد التفاوض، في إطار هذا المنتدى، بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً وتلبي مصالح الأمن القومي لبلدنا. فالهند دولة حائزة للأسلحة النووية وعضو مسؤول في المجتمع الدولي، وستتعامل مع المفاوضات بشأن المعاهدة من هذا المنطلق.

وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٥/٤٨، المتخذ بتوافق الآراء في عام ١٩٩٣، توحى إبرام هذه المعاهدة لتشكل إسهاماً كبيراً في منع الانتشار النووي بجميع جوانبه. وقد شاركت الهند في تقديم هذا القرار وأيدت جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة لاحقاً بشأن المعاهدة. وأيدت الهند إنشاء لجنة مخصصة معنية بإبرام المعاهدة خلال انعقاد المؤتمر في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨، ولم تقف الهند في وجه التوصل إلى توافق للآراء في عام ٢٠٠٩ بشأن الوثيقة CD/1864 التي نصت على جملة أمور منها إنشاء فريق عامل للتفاوض بشأن المعاهدة. وكانت الهند مستعدة لتأييد الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/2014 التي قدمها سفير المكسيك، لوموناكو، بوصفه رئيس المؤتمر في الشهر الماضي. ومن المؤسف أن المؤتمر مُنع من مباشرة الأعمال الموضوعية بشأن إبرام المعاهدة، مرة أخرى هذا العام.

وانضمت الهند إلى توافق الآراء الدولي الذي تحقق في عام ١٩٩٣ بشأن إبرام المعاهدة لأنه عكس بوضوح الفهم المشترك للهدف الأساسي للمعاهدة. وتمثل الولاية المسندة فيما يخص المعاهدة المقترحة، والتي يبينها صراحة قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٨ لام وأكدها مجدداً تقرير شانون (CD/1299)، حسب ما جاء فيه حرفياً، في "التفاوض حول معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً وفعالاً، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى". وقد تأكدت مجدداً هذه الولاية في

القرارات التي اتخذها المؤتمر بتوافق الآراء عند انعقاده في عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٩، وفي القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن إبرام المعاهدة. ولا نؤيد إعادة النظر في هذه الولاية، بما أنها تُوفر منطلقاً واضحاً وصالحاً للمضي في المفاوضات بشأن هذا الموضوع الشديد التعقيد.

ونرى أن المقترحات الداعية إلى تغيير المعايير الأساسية للمعاهدة المقترحة، التي تحظى بتأييد دولي واسع النطاق، لا تطرح إلا عقبات جديدة أمام البدء المبكر في المفاوضات. وتأييدنا لإجراء المفاوضات بشأن إبرام المعاهدة في إطار مؤتمر نزع السلاح يتماشى مع حرص الهند على تعزيز النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية حتى يُوفّر مقياساً لمدى إمكانية التنبؤ الاستراتيجي ومنطلقاً لجهود نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي في المستقبل. وانطلاقاً من هذا الهدف ومن المهمة المنوطة بالمؤتمر، من الضروري أن تشارك جميع البلدان المعنية في هذه المفاوضات في إطار المؤتمر وأن تسهم في إنجازها. ومن هذا المنطلق، شاركت الهند بنشاط في المناقشات المنظمة غير الرسمية التي ترأسها سفير ألمانيا، بيونتينو، والتي جرت بشأن هذا الموضوع في العام الماضي وحققت غرضاً مفيداً.

وتشارك الهند في فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بالقرار ٥٣/٦٧. ونرى أن عمل الفريق لا يرقى إلى عملية مفاوضات تمهيدية ولا إلى عملية مفاوضات بشأن المعاهدة، حيث ينبغي أن تجري هذه المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بالاستناد إلى الولاية المتفق عليها. ونأمل أن يقوِّي عمل فريق الخبراء الحكوميين العزم الدولي على البدء المبكر في المفاوضات في إطار المؤتمر.

وتؤيد الهند مؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى العالمي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بالتفاوض بشأن نزع السلاح، ونأمل أن تضاعف الدول الأطراف في المؤتمر ما تبذله من جهود حتى يتمكن المؤتمر من بدء الأعمال الموضوعية في وقت مبكر. وينبغي أن تُتاح لهذا المؤتمر فرصة الوفاء بولايته كمحفل تفاوضي وذلك بمباشرة المفاوضات على أساس قرار يُتخذ مبكراً بشأن برنامج عمله.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفير الهند على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

**السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية):** أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا لتناقش مرة أخرى مسألة إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ويأخذ الوفد الجزائري الكلمة ليبرز عدداً من النقاط في ضوء ما قاله المتكلمون الآخرون.

أولاً، شددت وفود عديدة على مفهوم "الأمن غير المنقوص للجميع". وهذا المبدأ، الذي طُرح في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي انعقدت في عام ١٩٧٨، كان الغرض منه في المقام الأول ضمان أمن جميع الدول ومجموعات الدول في عملية نزع السلاح في ظل بيئة دولية تتميز بالتوزع غير المتكافئ لأوجه القوة والضعف. ومن ثم، ينبغي فهم معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في هذا السياق.

ثانياً، فيما يتعلق بأهداف إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، نود أن نشير إلى أنه بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فإن هذه المعاهدة لن تفرض أية قواعد أخرى غير تلك السارية بموجب الاتفاقات العامة للضمانات المبرمة بين الدول والوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، نرى أن يتمثل هدف هذه المعاهدة والغرض منها في تمهيد الطريق لنزع السلاح النووي.

ومن هذا المنطلق، فإن هدف المعاهدة سيكون - وأشد على هذه المفردات - "حظر إنتاج المواد الانشطارية". فالمطلوب ليس وقف الإنتاج بل حظر الإنتاج؛ وترى الجزائر أن مفهوم الإنتاج ينبغي أن يشمل أيضاً حظرَ المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية التي يُتوخى استخدامها لإنتاج الأسلحة النووية أو إحكامَ السيطرة على هذه المخزونات. وهذا أمر ضروري إذا كنا نريد حقاً للمعاهدة أن تُسهم في إرساء السلام والاستقرار الدوليين. فإبرام معاهدة يقتصر الهدف من أحكامها على وضع حد أقصى للمخزونات الموجودة، وهي مخزونات هائلة، سيكون مفعوله محدود النطاق في إرساء ما نسعى إليه من سلام واستقرار.

والعنصر الثالث والأخير الذي نود أن نبرزه هو رغبتنا في أن تُجرى المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح. فالمؤتمر، على أي حال، يضم ٦٥ دولة عضواً تختلف ظروفها: فمنها دول حائزة للأسلحة نووية وأخرى غير حائزة لها، ومنها دول أطراف في معاهدة عدم الانتشار وأخرى غير أطراف في هذه المعاهدة، ومنها دول تطبق تدابير الردع النووي في إطار تحالفات. ومن هذا المنظور، لا ينبغي للمعاهدة أن تركز أي وضع قانوني من شأنه أن يضع موثوقية معاهدة عدم الانتشار موضع الشك أو يعوق عالميتها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الجزائر على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

**السيد داينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** على مدى سنوات عديدة، ظلت روسيا تتخذ خطوات عملية من أجل حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

ففي عام ١٩٨٩، توقف بلدنا عن إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب لأغراض الأسلحة النووية؛ وفي عام ١٩٩٤، قمنا بالأمر نفسه بالنسبة للبلوتونيوم. وأُغلق آخر مفاعل متبقّ مخصص لإنتاج البلوتونيوم في منتصف عام ٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، أُعيدت معالجة المخزونات من اليورانيوم والبلوتونيوم الصالحين لصنع الأسلحة لتكون وقودا لمحطات الطاقة النووية. وبناء على ذلك، فإن مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية مسألة مفروغ منها في روسيا، وذلك منذ أمد. غير أن فرض حظر قانوني دولي شامل على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية لا يزال يشكل مسألة ذات أهمية بالنسبة لنا. ونؤيد بدء مناقشة موضوعية بشأن هذا الموضوع؛ ولكن لكي تكون المناقشة بناءة وموجهة نحو تحقيق نتائج، من المهم التركيز على الهدف المحدد الذي نرغب في تحقيقه سوياً. فذلك سيحدد النطاق، وهو ما نعتبره أهم عنصر من المعاهدة المقبلة.

وفي رأينا، ينبغي أن تظل ولاية شانون المبينة في الوثيقة CD/1299 بمثابة نقطة الانطلاق. وكما ذُكر من قبل، فهذه الولاية تنص على التفاوض بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً وفعالياً، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. فهذه الصيغة تحدد بوضوح الغرض من إبرام معاهدةٍ محتملة وإطارها.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه وفود البلدان التي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الإجراء ١٥ من خطة العمل لعام ٢٠١٠ - الذي اعتمد بتوافق الآراء - وأطلب منهم أن يتقيدوا بشدة بالالتزامات الناشئة عنه، بما في ذلك التقييد بولاية شانون. وإلى الذين لم ينضموا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن ثم يعتبرون، عن وجه حق، أنهم غير ملزمين بما جاء في خطة العمل، أود أن أوضح أنه لا يوجد ببساطة أي أساس عدا ولاية شانون لبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأية محاولة لتعديل الولاية تنطوي على احتمال مفاقمة الخلافات القائمة. ففي تلك الحالة، سيُفتح المجال لمناقشة العناصر الرئيسية لتلك المعاهدة، بما فيها أساسها المفاهيمي.

ونظراً إلى عدم وجود تعريف متفق عليه دولياً للمواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة، فإن مواقف الدول فيما يخص هذه المسألة تتباين تبايناً كبيراً. وتتباين الآراء أيضاً فيما يخص قدرات الإنتاج التي يسري عليها الحظر. وغني عن القول إن المعاهدة ينبغي ألا تعوق استخدام المواد الانشطارية في الأنشطة النووية السلمية، ولذلك ينبغي أن نركز حصراً على وقف إنتاج المواد الانشطارية لغرض معين، أي صنع الأجهزة المتفجرة النووية، على نحو ما تنص عليه ولاية شانون. ولذلك، يجب علينا أن نفكر في كيفية استبعاد الوقود النووي المستخدم في

المفاعلات المخصصة للأبحاث وفي أجهزة الدفع البحرية والفضائية من نطاق المعاهدة. وفي ضوء ما سبق، يجب أن يُوضع نظام التحقق في إطار المعاهدة بالطريقة المناسبة.

ونرى أنه من المهم أيضا ضمان أن تكون المعاهدة المقبلة ذات نطاق عالمي. فعندها فقط سيُمكن ضمان الامتثال لمبدأ الأمن المتكافئ للجميع. ومن ثم، فإن دخول المعاهدة حيز النفاذ سيتوقف على انضمام الدول التي تملك القدرة على صنع الأجهزة النووية والتي توجد فيها مرافق نووية حساسة مخصصة في المقام الأول لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود النووي المستهلك، وعلى انضمام جميع الدول التي تملك أسلحة نووية دون استثناء. فذلك سيُمكننا من ضمان فعالية المعاهدة المقبلة واتسامها بالطابع غير التمييزي، حسبما تنص عليه أيضا ولاية شانون.

وأخيرا، وكما أعربت عنه بيانات عديدة أدلي بها اليوم، نعلم أن عددا من الوفود حدّد إبرام المعاهدة كمسألة ذات أولوية. ونحترم مواقف هذه الوفود، إنما نقترح أن يتم، عند النظر في مسألة فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية النووية، أخذ آراء من لديهم وجهات نظر مختلفة في الاعتبار أيضا. فنحن نرى أنه، لكي يتسنى الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي، سيكون من الأجدر فرض حظر ملزم قانونا على نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. لماذا أتطرق لهذه المسألة الآن؟ حسناً، تجدر الإشارة إلى أنه في عام ٢٠٠٩، وبعد اعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، أبدى الوفد الروسي الإرادة السياسية اللازمة ووافق على الولاية التفاوضية المسندة بشأن إبرام المعاهدة وعلى ولاية لبدء مناقشة بسيطة بشأن مسألة الفضاء الخارجي التي تمثل أولوية بالنسبة لنا وللعديد من الوفود الأخرى. وتم ذلك من منطلق التراضي. ولم نغير موقفنا حتى الآن، غير أنه لم يتحقق بعد تقدم فيما يتعلق ببدء المفاوضات بشأن مشروع المعاهدة.

وتُعارض روسيا أيضا إحالة مسائل رئيسية من جدول أعمال المؤتمر على امتديات موازية متعددة الأطراف. ونعتقد أنه بعد انتهاء عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بإبرام المعاهدة، يجب أن يكون المؤتمر هو الجهة الوحيدة المخوّلة تناول الأعمال المقبلة، لا المفاوضات فحسب.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير باكستان.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أعتذر لأخذ الكلمة مرة أخرى. لكن أود أن أوضح موقف بلدي بشأن مسألة أثارها وفود عديدة، وهي مسألة فريق الخبراء الحكوميين المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

فقد أثار وفود عديدة هذه المسألة وأشارت، كما لو أن في الأمر سحرا، إلى عمله بوصفه يقدم منطلقا للمفاوضات المقبلة بشأن المعاهدة. ويجدر وضع هذا التوصيف المنظم في إطاره الصحيح. لقد دُعيت باكستان إلى المشاركة في فريق الخبراء الحكوميين المعني بإبرام المعاهدة، ولكن قررنا ألا نفعل ذلك بناء على موقفنا الثابت المتمثل في معارضة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تستند إلى ولاية شانون. واتخذنا هذا القرار أيضا لأنه كان لدينا اعتقاد راسخ بأن إنشاء فريق الخبراء الحكوميين سيقوض أعمال مؤتمر نزع السلاح، لا سيما وأن الولاية المسندة إلى الفريق، وهي إجراء مناقشة بشأن إبرام المعاهدة وليس التفاوض عليها، لا تختلف عما يمكن إنجازها في إطار المؤتمر وعمّا أُجْز بالفعل في هذا الإطار. فنحن نرى أنه لا طائل من مشاهدة الفيلم نفسه في قاعة سينما مختلفة.

النقطة الثالثة، السيد الرئيس، هي أن دولتين حائزتين للأسلحة النووية ليستا من المشاركين في عملية فريق الخبراء الحكوميين، وهو ما يجعل أية نتائج يتوصل إليها الفريق بدون جدوى على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح هم أيضا ليسوا أعضاء في هذا الفريق. ومن ثم، فماذا ستكون جدوى عمل الفريق بالنسبة للمؤتمر؟ هذا هو السؤال الذي يلزمننا طرحه على أنفسنا اليوم. وحتى إذا تم التوصل إلى اتفاق - وإن كان يصعب علينا الاعتقاد، كما سمعنا اليوم، بأنه سيُتفق بشأن بعض المسائل الموضوعية، ومنها مسألة المخزونات - بل وحتى إذا تم التوصل إلى اتفاق بشأن ما يسمى المعالم من أجل المستقبل، فإن هذه المعالم، بالنسبة لوفد بلدي الجالس في المؤتمر على الأقل، ليست ذات صلة بالموضوع كما أنها غير مقبولة. ومن ثم، فإذا كان علينا إحراز تقدم بواسطة المناقشات، فإن المنتدى الملائم لذلك هو مؤتمر نزع السلاح.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير باكستان على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ يبدو لي أن لا أحد يرغب في ذلك.

في هذه المرحلة، سمحوا لي أن أعطي الكلمة إلى أمين المؤتمر، السيد فونغ، حتى يكون بوسعنا أن يقدم لنا معلومات مستكملة بشأن خطة العمل للأسبوع المقبل.

**السيد فونغ** (أمين المؤتمر) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أنتقل إلى تلك النقطة، السيد الرئيس، أود أن أدلي بإعلان ألتمس فيه من جميع الوفود المدلية ببيانات بأن تزود الأمانة بنسخة من البيان قبل الإدلاء به. وسيساعد ذلك أيضا زملائنا المترجمين الشفويين ويُيسر عملهم.

فيما يخص الأسبوع المقبل، السيد الرئيس، تفيد معلوماتنا حتى الآن بأن ما مجموعه ٢٨ شخصية بارزة ستلقي كلمات في مؤتمر نزع السلاح في إطار جزئه الرفيع المستوى. وستلقي هذه الشخصيات البارزة الـ ٢٨ كلماتها على المؤتمر على مدى ثمانية اجتماعات ستعقد من

الاثنين ٢ آذار/مارس إلى الاثنين ٩ آذار/مارس. ولقد نشرنا البرنامج المبدئي على الإنترنت. والبرنامج لا يزال مبدئياً وعرضة للتغيير لأن الكثير منكم ما زالوا يتصلون بنا لإجراء تعديلات إما على أسماء الشخصيات البارزة التي ستحضر أو على التواريخ والأوقات المفضلة لإلقاء الكلمات. وكان لهذا الجدول الزمني الحافل المقرر للأسبوع المقبل أثر على الاجتماعات التي كان مبرمجاً عقدها في الأسبوع المقبل، بدءاً بالجلسة العامة التي كان من المعتزم أن تُعقد يوم الثلاثاء ٣ آذار/مارس، الساعة العاشرة صباحاً، وأن تُخصَّص لمناقشة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتم تغيير موعد تلك المناقشة إلى الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء. وفي الواقع، سُنستهل الجلسة العامة بانطلاق الجزء الرفيع المستوى الساعة الثالثة بعد الظهر. وتفيد معلوماتنا أن ثلاث شخصيات بارزة ستلقي كلماتها على المؤتمر قبل أن تبدأ الجلسة العامة العادية الساعة الرابعة بعد الظهر.

وتأثرت اجتماعات أخرى أيضاً. ففيما يتعلق باجتماع رؤساء هذه الدورة، ومشاورات المجموعات الإقليمية مع الرئيس، وجّهنا بالأمس رسالة تشير إلى أن اجتماع الرؤساء المقرر عقده يوم الاثنين سيجري غداً بدلاً من ذلك، وسيجتمع المنسقون الإقليميون أيضاً غداً: فمن الساعة الثالثة بعد الظهر إلى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر، سيعقد اجتماع الرؤساء؛ ومن الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر فما بعد، ستجري المشاورات مع الرئيس.

أما اجتماع مجموعة الـ ٢١ واجتماع مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى المقرر عقد كليهما يوم الأربعاء ٤ آذار/مارس، الساعة العاشرة صباحاً، فسيتأثران بالجدول الزمني للجزء الرفيع المستوى. وأنصح منسقي هاتين المجموعتين بأن يأخذوا ذلك في الحسبان وبأن يغيروا مواعيد هذين الاجتماعين وفقاً لذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمين على تقديمه هذه المعلومات المستكملة. هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة فيما يتعلق بالجدول الزمني لأعمال الأسبوع المقبل؟ أعطي الكلمة لسفير الهند.

**السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، يسرنا بطبيعة الحال هذا الاهتمام الواسع والرفيع المستوى بمؤتمر نزع السلاح، كما يتبين من العدد الكبير من المتكلمين المقرر أن يلقوا كلماتهم علينا، فهذا أمر يحظى بترحيب كبير. وبطبيعة الحال، سيؤثر ذلك حتماً في الجدول الزمني العادي للمؤتمر فيما يخص اجتماعات مختلف المجموعات. وما أقترحه، وليس في نيتي أن أصر عليه، هو أن نرجئ أيضاً المناقشة العامة بشأن الفضاء الخارجي إلى ما بعد أسبوع. فجميعنا سيكون مشغولاً الأسبوع المقبل بشتى الواجبات من مختلف الأنواع. وبما أن جدولنا الزمني للأسبوع القادم حافلٌ جداً، هل يُمكننا تخصيص الجلسة العامة التي ستعقد فور

اختتام الجزء الرفيع المستوى، الذي أعتقد أنه سيصادف ٩ آذار/مارس، للنظر في كل من مسألتي الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية، حتى لا نضيع الوقت؟ وما أقترحه أساسا، رهنا بموافقتكم وموافقة المؤتمر، هو تغيير موعد المناقشة المتعلقة بالفضاء الخارجي لتُجرى في أول جلسة عامة تعقد عقب اختتام الجزء الرفيع المستوى.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الهند، ولقد أحطت علما بمقترحاتكم. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة بشأن هذه المسألة؟ يبدو أن لا أحد يرغب في ذلك.

وقبل أن نرفع هذه الجلسة العامة، أود أن أبلغ المؤتمر بأن الرؤساء الستة للدورة يواصلون مشاوراتهم بشأن مشاريع المقترحات المتعلقة بالمسائل الثلاث التي ذكرتها سابقا. وآمل أن نتمكن من اختتام مشاوراتنا بعد ظهر هذا اليوم. وأعتزم أن أبدأ المشاورات بعد ظهر غد الجمعة، بالتواصل مع المنسقين الإقليميين بشأن المقترحات.

وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الاثنين المقبل، الساعة العاشرة صباحا. وسنستهلها بالجزء الرفيع المستوى للمؤتمر.

تُفَعَّت الجِلسَةُ السَّاعَةُ ١٢:٠٥ .